السمسرة..؟! في الأحوال المدنية عُرف أم عادة

حين تلج قدماك بوابة مصلحة الأحوال المدنية ستجد أمامك لوحة إعلانات كبيرة كتبت بخط أنيق تطلب من الراغبين بقطع البطائق الشخصية والعائلية وشهادات الميلاد أن يكملوا معاملاتهم بأنفسهم في إشارة تحذيرية من سماسرة جاهزين لاصطياد جيوب القادمين إلى المصلحة.. غير أن السمسرة حالة رائجة .. رغم التحذيرات في التحقيق بالداخل .. نظرة عن كثب..!!

أطلق بعض سماسرة الأحوال المدنية مبادرة تقضي بمساعدة كل من يفد إلى المصلحة للحصول على البطاقة الشخصية فيخففون عليه أعباء جيبه المثقل بالدراهم – والتي غالبا ما تكون من خدمة سلفني – ليستحق هؤلاء السماسرة وبجدارة لقب السماسرة فهم لا يكلون ولا يملون من أجل خدمة الجيوب المفتوحة والبطون المنفوخة في وقت تجيد فيه الجهات المعنية لغة الصمت إزاء ما يحدث من ابتزاز سافر للمواطنين إذ أن هذه اللغة قائمة على المقطوعة الموسيقية "نقسم الحب نصفين" وهذا التحقيق ما هو إلا محاولة بسيطة لقراءة الصفحة الأولى من مجلد "السماسرة هواية وتفنن".

تحقيق/ هشام المحيا

فاعل خير

ما إن يفد المواطن إلى مصلحة الأحوال المدنية إلا ويأتي فاعلو الخير ويهبوا من كل جانب خصوصاً أولئك الذين وهبوا أنفسهم فداء للوطن والمواطن المسكين والذي لا يملك إلا الدعاء لهم من خالص جيبه متمنياً أن يكون قد أدى ما عليه من أموال مقابل كل خطوة يخطوها ذاك الملقب بالسمسار لأن المواطن يعلم أنهم لا يظلمون أحداً فبقدر الدعوات الصادرة من الجيب تتسهل العملية.

بالمقابل إذا جاء شخص ما، لا يريد أن يدفع هنا فقط ممكن أن تتعطل الماكينة أو ينتهي الحبر أو يتوقف الكمبيوتر فجأة وربما توقف أحد الموظفين عن العمل لخلل فني وعندها تنشب أزمة تعطيل ولا تهدأ حتى تمتد اليد إلى الجيب المسكين والذي تقطعت جوانبه من كثر إدخال اليد وإخراجها.

غمدان سعد الذهب جاء إلى المصلحة لقطع بطاقة شخصية بدل فاقد فطلب منه بلاغ من قسم الشرطة والتي تبدأ من بوابته مهنة السمسرة – اختصر هذا الشاب المشوار وقام بدفع مبلغ لأحد السماسرة لسرعة المعاملة.

خرافة سمسار

عند زيارتي لمصلحة الأحوال المدنية بأمانة العاصمة وفي أول مدارج المصلحة وجدت لوحة فيها تعليمات للمواطنين بأن يكملوا معاملتهم بأنفسهم دون الاستعانة بالسماسرة هذه ليست مشكلة بل بادرة حسنة من الإدارة ولكن الغريب في الأمر والذي يدعو للضحك أن عملية السمسرة مستمرة من كتب الإعلان هم السماسرة أنفسهم وكأن السماسرة أجسام فضائية غريبة تأتي ثم ما تلبث أن تختفي فهم يحذرون المواطن من هذه الحالات الغريبة.

منصور محمد أحد الشباب المثقفين الذين يحبون التعامل بالقانون استبشر خيرا عند قراءته للإعلان فأخذ الحيطة والحذر ونظرا لظروف عمله كونه لا يتفرغ إلا يوما في الأسبوع مضى ما يقارب الشهر والنصف وهو يبحث عن البطاقة الشخصية, ففي الأسبوع الأول قالوا انتهت الاستمارات وفي الثاني انتهى الحبر, أما الثالث فالدنيا زحمة وتستمر الحكاية.

محمد الفرج ملازم ثانٍ في الجوية أراد بطاقة شخصية فوصل المبلغ إلى ثمانية آلاف ريال – حد وصفه – وما زال في نصف المشوار وعن تقسيم المبلغ يقول محمد "أول ما تدخل البوابة خمسمائة ريال تليه الاستمارة ومن ثم الفحص وتعبئة البيانات والتصوير و.. و.. إلى آخر هذه الزحمة وحتى تتضح الصورة أكثر وجهت سؤالي إلى ثلاث من الأخوات هناك عن حجم المبلغ المدفوع فقالت الأولى "خليها على الله" وأما الثانية فخافت من العرقلة فقالت: "اسأل غيرنا" والثالثة فالنظر إلى حالها إجابة كافية شافية.

الصحفي أكرم عبدالحكيم يعلق على الموقف السابق بقوله "هذا بحد ذاته فساد لكننا لا نخاف من هذا بقدر ما نخاف من قطع بطائق شخصية بدون بيانات.

إرهابي بألف

الذي كان يخاف منه أكرم وغيره من الناس الغيورين على الوطن تحقق فعلاً أولاً بفضل بعض أولئك السماسرة ثانيا فقد تم الكشف في محافظة تعز عن سعودي من المطلوبين أمنيا متهم بقضايا إرهاب وهو يحمل بطاقة شخصية فأصبح يمارس هوايته "الملعونة" بتسهيل تام عن طريق البطاقة الشخصية ولا غرابة إن وجدنا هذا الرجل يتسلل إلى أحد مناصب الدولة العليا كما فعل غيره فهذا عقيد ركن متقاعد في وزارة الداخلية من تركيا ورجل آخر من إيطاليا ويدعى "جوفان" الأمر ليس مقصورا على هذين الرجلين فهناك الكثير على سبيل المثال إخواننا القادمون من الصومال الشقيق يمكث الواحد منهم فترة وجيزة ونتفاجأ بحصوله على الهوية اليمنية.

عبدالحليم قائد من الذين لا يؤمنون بما يسمى رسوم السمسار جاء إلى المصلحة وأنهى الإجراءات الأولى وانطلق إلى التصوير ليجد الكمبيوتر واقفاً له بالمرصاد أعادوا له التصوير حوالي أربع مرات ويأتي الرد بأن الصورة مرفوضة.

مع أن الجهاز لا عقل له حتى يرفض ولا توجد عداوة بينه وبين زايد – إن كان له عقل كي يعاقبه "حد وصفه" الموقف يثير التساؤل كيف قبل الكمبيوتر صورتي الإرهابي والصومالي ولم يقبل صورة عبد ا لحليم ؟ السؤال موجه إلى رئيس المصلحة العقيد الحياني.

يا رئيس المصلحة

العقيد أحمد سيف الحياني رئيس مصلحة الأحوال المدنية رفض كل التهم الموجهة إلى المصلحة حول ظاهرة السمسرة وقال بأنها ليست ظاهرة بل حالات نادرة لا تكاد تذكر وحوّل الحياني التهم إلى المواطن الذي يقوم بدفع أموال مقابل الخدمة وعزا ذلك إلى عدم وجود ثقافة عند المواطنين.

> **معاملون: السمسرة تحولت إلى مهنة ومن لا يدفع يلقى المصاعب!!**

وعن الدور الرقابي الذي تلعبه المصلحة أكد الحياني أن جهاز الرقابة يقوم بعمله في جميع الفروع على أتم وجه الأمر الذي لم يلمسه المواطن، وعن سؤالي له عن التغاضي المتعمد من قبل الضباط على الموظفين بهدف تقسيم الغنائم, قابل الحياني السؤال بالنفي القاطع, وقال "المصلحة ستتخذ الإجراءات القانونية إن حصل ذلك وقد أبدى العقيد استغرابه من المواطن الذي يجد مثل هذه المشكلة ولا يأتي إلى مكتبه أو الدخول إلى إيميله لطرح شكواه طبعاً نحن هنا لا نعمم لكن نتحدث عن حالات تقوم بالسمسرة..

أبو شادي أحد الذين عايشوا فصول الحكاية يقول "يدخل المواطن ويده على جيبه خوفا على فلوسه ويخرج ويده على قلبه خوفا عليه من إصابته بصدمة قلبية ربما يحصل من خلالها على بطاقة دخول الحياة الأبدية, عصوم علي يناشد فخامة رئيس الجمهورية عبده ربه منصور هادي ودولة محمد سالم باسندوة أن يضعا حدا لهذه المهزلة, ويضيف "تبعات السمسرة لن تتحملها المصلحة سيتحملها

الخوف الأكبر من تزوير البطائق لصالح الأجانب

الشعب بأكمله ويدعو عصوم إلى تحويل هذه القضية إلى قضية رأي عام.

المواطن قاسم سعيد خرج من المصلحة وهو يدخل يده في جيبه ويخرجها باستمرار بحثا عن خمسين ريالاً للمواصلات فلم يجد فقرر أن تكون الرحلة سيرا على الأقدام وهو يشهد الله على أولئك السماسرة.

عرفات محمد شاب في العشرينيات من عمره لم يعجبه موقف قاسم سعيد البالغ من العمر ٤٥ عاماً فقد ثار فيه عنف الشباب فأخذ يصرخ على هذا ويشكو لهذا ولكن النتيجة واحدة خروج من الباب في حالة هذيان إضافة إلى وجع القلب.

الجندي مسكين

بعض الموظفين لا حول له ولا قوة فلماذا يتحمل المسئولية وحده "هذا ما قاله محمد أحمد, ويضيف الراتب لا يكفي للمواصلات فكيف إذا كان الموظف يعول أسرة ولو صغيرة ومن هنا نعلم سبب وجود ظاهرة السمسرة لذا على الدولة بما فيها المصلحة تحمل مسئولية تحسين وضع الجندي الذي يعمل جاهداً من أجل خدمة الوطن والمواطن كما يتوجب على الدولة أن تطور النظرة إلى المؤسسة العسكرية فبقدر احترام هذه المؤسسة تحترم الدولة.

أبو محمد هو الآخر يقول "القضية عبارة عن ثقافة مزروعة في المجتمع, فالمواطن يذهب وهو يعلم أنه سيدفع والجندي يقدم الخدمة ويعلم أنه سيحصل على حقه وهكذا صارت المسئولية مشتركة ويضيف إذا حسنت الدولة وضع الجندي مع اتخاذ عقوبات لمن يرتكب هذا الفعل سواء المواطن أو الجندي فإنه من الممكن أن تحل هذه الإشكالية.

أما عبدالله نصر فيشاطر أبو محمد الرأي ولكنه لا يتوقع حلا قريبا لأن إدارة الأحوال المدنية إلى الآن لم تعترف بأن السمسرة ظاهرة معقدة حد تعبيره ويستغرب نصر من إنكار المصلحة ويقول "من المعروف إنه إذا تلقت أي إدارة شكوى فإنها تبادر إلى التأكد منها ومن ثم حلها إن وجدت إلا المصلحة وكأننا أمام قضية سياسية بحتة لها آثارها السلبية على المجتمع إن تم الاعتراف بها.

يا سادة

الاعتراف بالذنب ليس عيبا ولا خطأً كما أن حلم المواطن اليمني بدولة نظيفة شريفة نزيهة بمؤسساتها وهيئاتها ليس عيباً أيضاً حسب علمي فلماذا تنكر الأحوال المدنية وجود السمسرة رغم انتشارها في عموم الجمهورية وصارت السمسرة الهوية المعروفة في مرافق الأحوال المدنية، إن الإنكار يثير التساؤل ويؤكد الشبه خصوصا وأن الأمر ليس بالهين, فالهوية ليست درجة وظيفية سيتم إقصاء صاحبها ويقال له "هاردلك" أو تعيش وتأخذ غيرها الهوية يا سادة لها علاقة بالأمن القومي للبلد فبها تتم مكافحة الإرهاب ليستقر الأمن ويعيش المواطن, أما إذا تم التساهل بها وبإجراءاتها فسيولد الإرهاب فينا كل يوم بطريقة رسمية وسندخل في حيص بيص.

وأخيراً: الله يخارجنا ويُثقف شعبنا حتى يستطيع هذا الشعب من الدخول إلى أيميل رئيس مصلحة الأحوال المدنية لطرح شكاواه!!

> رئيس مصلحة الأحوال المدنية:
> **حالات السمسرة نادرة.. ونحذر العاملين باستمرار!!**